

تقييم دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية (2006-2018)

Evaluation the role of Palestinian Islamic banks in influencing some economic development indicators (2006-2018)

مجاهد برهان شديد

جامعة فلسطين التقنية "خضوري"، (فلسطين)، mojahed_sh@yahoo.com

تاريخ النشر: 31 / 12 / 2020

تاريخ القبول: 27 / 12 / 2020

تاريخ الإستلام: 20 / 11 / 2020

ملخص:

يعد القطاع المصرفي الفلسطيني المكون الأساسي والأهم للنظام المالي في فلسطين، وهو المعتمد عليه في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وعلى هذا جاءت الدراسة الحالية لتعطي تقييماً للدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تُظهر مدى مساهمتها في: الاستثمار المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي. واتبعت الدراسة في تحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي مضافاً له المنهج المقارن الذي يساعد على معرفة اتجاه دور المصارف الإسلامية في الفترة ما بين (2006 - 2018) مقارنة بما كان عليه في الفترة ما بين (1996 - 2005).

وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب توظيفات المصارف الإسلامية متجهة إما إلى تمويل السلع الاستهلاكية أو الأوراق المالية أو الاستثمارات الخارجية، وقليل منها موجه نحو المشاريع الاقتصادية التي تدعم التكوين الرأسمالي، كما اتضح أيضاً ضعف مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي، وقلة تأثيرها فيه. الكلمات المفتاحية: التنمية؛ الاستثمار المحلي؛ فلسطين؛ المصارف الإسلامية؛ المؤشرات الاقتصادية؛ الناتج المحلي.

Abstract:

The Palestinian banking sector is regarded as the main component of the Palestinian financial system, it is relied upon for the provision of money to finance various economic activities. This study aimed to evaluate the economic roles played by Islamic banks in the Palestinian economic development process, through a set of indicators showing their contribution to gross domestic investment, gross domestic product. To achieve the objectives of the study, the researcher employed an analytic descriptive In addition the comparative approach which, by the use of previous related studies' findings, helped to ascertain the economic roles played by the Palestinian Islamic banks in comparison with those played previously in a period between 1996 and 2005.

The findings show that most of the employment of Islamic banks is directed either to the financing of consumer goods, securities or foreign investments, and a few are directed towards economic projects that support capital formation, and also showed the weak contribution of Islamic banks to GDP and little impact on it.

Keywords: Economic development; Economic indicators; Islamic banks; Gross Domestic Investment; Gross domestic product; Palestine.

مقدمة

تشير المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية منذ العام 1995 -باعتبارها الفترة التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو- إلى أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يراوح مكانه، ويعاني من تشوهات هيكلية في قطاعاته الاقتصادية المختلفة، سببها المحتل وسياساته المقيدة والمعرقلة لتطور هذه القطاعات، فعانى القطاع الزراعي والصناعي والتجاري من مصادرة الأراضي وتدمير المنشآت والتحكم بدخول نوعية المواد الأولية المستوردة، فضلاً عن إغلاق المعابر وتأثيراته السلبية على التجارة والاقتصاد، يضاف لذلك اتفاقية باريس الاقتصادية التي رهنت الاقتصاد بيد المحتل، وكان تأثيرها سلبياً على تطور الاقتصاد وقطاعاته، ولا ننسى الاتكال الفلسطيني على المساعدات الدولية وارتباط الانتعاش الاقتصادي بقدمها.

ففي ظل هذا الواقع الاقتصادي الصعب اتجه الباحث إلى تناول دور المصارف الإسلامية في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية كالناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي، ومقارنة هذا الدور بدور مجمل أنشطة الوساطة المالية الأخرى (الأنشطة المالية وأنشطة التأمين).

1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إظهارها الدور الاقتصادي الذي تقوم به المصارف الإسلامية على حقيقته، وتكشف فيما إذا كان دورها داعماً للاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي أم أن الأمر بخلاف ذلك.

2. مشكلة البحث

يعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني المكون الأهم للنظام المالي في فلسطين، وهو المعتمد عليه في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وفي توفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة (عودة، 2011، ص 1)، كما يعد داعماً مهماً ومعولاً عليه في تنفيذ الخطط التنموية (عودة، 2011، ص 1-2)، فقد أظهرت إحدى الدراسات أن كل زيادة في حجم التسهيلات المقدمة من البنوك العاملة في فلسطين (تقليدية وإسلامية) بنسبة 100% سيزيد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 32.4% (أبو هدروس، 2015، ص 128)، وعلى هذا جاء البحث ليعطي تقييماً للدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية -باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من القطاع المصرفي الفلسطيني- من خلال إثارة تساؤل عن مقدار مساهمة المصارف الإسلامية الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي ومقارنة ذلك بمساهمة مجمل أنشطة الوساطة المالية الأخرى.

3. أسئلة البحث

يتطلع الباحث إلى الإجابة عن التساؤلين التاليين:

- ما طبيعة ومقدار مساهمة المصارف الإسلامية في الاستثمار المحلي.
- ما مقدار ما تضيفه المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4. أهداف البحث

هدف البحث إلى تقييم دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية من خلال:

- تقييم دور المصارف الإسلامية في دعم الاستثمار المحلي.
- بيان مقدار ما تضيفه المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5. منهجية البحث

اتبع الباحث في تحليله للبيانات المنهجين التاليين:

- المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال تحليل دور المصارف الإسلامية -محل الدراسة- في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني والاستثمار المحلي، وذلك من خلال مجموعة من المعايير التي قيمت هذا الدور وحكمت عليه في ضوء ما تم تحديده من دور مأمول.
- المنهج المقارن: اتبع الباحث هذا المنهج لعقد مقارنة بين بيانات المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة مع بيانات ذات المصارف عن الفترة ما بين (1996 - 2005)، بالإضافة إلى مقارنتها بما يقابلها من بيانات لدى أنشطة الوساطة المالية الأخرى؛ وذلك لمعرفة اتجاه دور المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة مقارنة بالفترات التي سبقتها، ومقارنة بالمصارف التقليدية.

6. حدود البحث

اقتصرت البحث على المصرفين الإسلاميين العاملين في فلسطين؛ وهما البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني، واستثنى مصرف الصفا نظراً لحدثته، وتم البحث في الفترة ما بين (2006 - 2018).

7. خطة البحث

- القسم الأول: تناول الباحث فيه المعايير المتعلقة بتقويم دور المصارف الإسلامية في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية، فخصص جزءاً منه للمعايير المتعلقة بتقويم مساهمة المصارف الإسلامية في الاستثمار المحلي الإجمالي، والجزء الآخر للمعايير المتعلقة بتقييم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- القسم الثاني: طبق الباحث فيه المعايير التي تناولها في القسم السابق على بيانات المصارف الإسلامية، فتناول في الجزء الأول منه تقييم دور المصارف الإسلامية في دعم الاستثمار المحلي، واستعرض في الجزء الثاني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

أ. معايير تقويم دور المصارف الإسلامية في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية

استعرض الباحث في هذا الجزء من الدراسة معايير تقويم دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في دعم الاستثمار المحلي وفي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والتالي يوضح ذلك.

أولاً: دور المصارف الإسلامية في دعم الاستثمار المحلي

يعتبر رفع معدلات الاستثمار أحد أهداف السياسة الاقتصادية للدول وخاصة النامية منها؛ لما لذلك من أثر إيجابي على مستويات العمالة والناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يعني أن الاستثمار يعد أحد المتغيرات الأساسية المؤثرة في التنمية الاقتصادية، لذلك تعمل الدول على تقديم التسهيلات لجذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في سبيل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ورفع المستويات المعيشية لأفرادها. ونستحضر هنا المصارف الإسلامية وما لها من دور مهم في هذا المجال، إذ تكمن أهمية دورها في تدعيم الاستثمار من ناحيتين (أبو زيد، 1996، ص 34-36):

- الأولى مبنية على افتراض أن غالبية النشاط الاستثماري لها يتم في أنشطة استثمارية حقيقية تخدم زيادة رصيد المجتمع من رأس المال المنتج، عن طريق ما تقوم به من توظيفات في مشاريع اقتصادية بشكل منفرد من خلال الاستثمار المباشر أو بالاشتراك مع الغير من خلال صيغ المضاربة والمشاركة. بعكس المصارف التقليدية التي توظف مواردها المالية في قروض ربوية مضمونة العائد بغض النظر عن وجهتها، كما أن استثماراتها تتركز في شراء الأوراق المالية التي تمثل أصولاً إنتاجية قائمة من قبل، لذا لا تضيف باستثماراتها واستغلالاتها المالية هذه أية أصول رأسمالية للمجتمع.
- الثانية مبنية على افتراض أن لديها قدرة على حفز المستثمرين للقيام بالاستثمارات، من خلال مشاركتها للعميل المستثمر في تحمل نتائج العملية الاستثمارية من ربح أو خسارة، ومن ثم اقتسام المخاطر في حال حدوثها، ومن خلال ما تتميز به الاستثمارات التي تشترك فيها المصارف الإسلامية مع غيرها من المستثمرين من

ارتفاع في معدل الكفاية الحدية لرأس المال^(١)، على اعتبار أن المصرف يتحمل جزءاً من تكلفة المشروع الاستثماري، وأن الأرباح التي تأخذها هذه المصارف (تكلفة الأموال بالنسبة للمستثمرين) أقل من معدلات الفائدة السائدة في السوق، ما يؤدي إلى تخفيض جزء من التكلفة الاستثمارية، وارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال المستخدم في الاستثمار بالنسبة للعميل المستثمر، ومن ثم حفزه وتشجيعه على الاستثمار. ولتقييم دور المصارف الإسلامية في دعم الاستثمار وزيادته، فقد تم اعتماد أربعة مؤشرات لذلك، الأول: نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد، فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك -بشكل مبدئي- على زيادة دور المصارف في تدعيم الاستثمار. ولما كان المقصود بالاستثمار الاستثمار الحقيقي لا المالي، أصبح من الضروري إضافة المؤشر الثاني وهو: نسبة مجموع الاستثمارات المباشرة -الحقيقية لا المالية- والمشاركات والمضاربات إلى إجمالي التوظيف، على اعتبار أن زيادة هذه النسبة تعطي مؤشراً على دور ما للمصرف في تدعيم الاستثمار الاستثمار (لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، 1996، ص 21). ثم لاستيضاح الدور الحقيقي الذي تلعبه المصارف في الاستثمار المحلي تم إضافة مؤشرين آخرين، ثالث وهو: حصة المصارف الإسلامية من الاستثمار المحلي الإجمالي ونسبة مساهمتها فيه، وتم حسابه من خلال قسمة توظيفات المصارف واستثماراتها على الاستثمار المحلي الإجمالي، ورابع وهو: نسبة استثمارات المصرف من الناتج المحلي الإجمالي؛ لمعرفة نصيب المصارف الإسلامية من الاستثمارات والتكوين الرأسمالي في الناتج المحلي الإجمالي (الأمم المتحدة: الحسابات القومية، 2015، ص 13).

وفيما يلي بعض التوضيحات المتعلقة بتطبيق هذا المعيار:

- استثنى الباحث الاستثمارات لدى بنوك إسلامية والاستثمارات المالية من الاستثمارات المباشرة عند حسابه لنسبة الاستثمارات (بالمشاركة والمضاربة والاستثمار المباشر) إلى إجمالي التوظيف؛ على اعتبار أن المقصود بالاستثمار هو الاستثمار المحلي الحقيقي لا المالي، فتم استثناء الاستثمارات غير المحلية (الخارجية) وهي الاستثمارات لدى بنوك إسلامية، والاستثمارات غير الحقيقية وهي المالية.
- اعتبر الباحث مساهمة المصارف الإسلامية في إجمالي الاستثمار المحلي بمقدار توظيفاتها في صيغ: المضاربة، والمشاركة، والاستثمار المباشر ما تعلق منه بالاستثمار المحلي الحقيقي؛ نظراً لمساهمة هذه الصيغ في التكوين الرأسمالي. بخلاف الصيغ والتوظيفات الأخرى المستثناة والتي تمثل تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة لا تساهم في التكوين الرأسمالي بقدر ما تلبي حاجات المجتمع الاستهلاكية، أو توظيفات في استثمارات مالية.
- تم الحصول على مساهمات المصارف التقليدية في إجمالي الاستثمار المحلي من خلال الميزانية المجمعة للمصارف التي تصدرها سلطة النقد، وذلك بعد طرح استثمارات المصارف الإسلامية منها.

ثانياً: القيمة المضافة للمصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم لرصد الاقتصاد وأدائه، منها: الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، والاستهلاك النهائي، ومعدل الادخار (الادخار/ الناتج المحلي الإجمالي)، ومعدل الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال/ الناتج المحلي الإجمالي). إذ توضح هذه المؤشرات وغيرها أداء الاقتصاد خلال فترات زمنية متباعدة، وتوفر معلومات للاقتصاديين وصانعي السياسات تفيد في توصيف حال الاقتصاد لاتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لتحسين أدائه وتقويته (الأمم المتحدة: الحسابات القومية، 2015، ص 20).

فإذا ما عندنا إلى الناتج المحلي الإجمالي -باعتباره مؤشراً اقتصادياً أساسياً- نجد أنه مؤشر يعبر عن قيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في اقتصاد معين خلال الفترة الزمنية الجارية، ومقومة على أساس الأسعار السوقية السائدة في هذه الفترة الزمنية (مندور وآخرون، 2004، ص 10). ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات شيوعاً واستخداماً في معرفة الأداء الاقتصادي للمجتمع، كما يعكس -أيضاً- التغيرات الحقيقية في

السلع والخدمات، من خلال تقييمها بأسعار سنة ثابتة (أساس) خلال فترة زمنية معينة. وتظهر أهميته في هذا المعيار؛ كونه يعطي ملخصاً بالعوائد التي حصلت عليها عناصر الإنتاج المختلفة نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي، فمن خلال تتبع هذه العوائد في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية، نستطيع الحصول على قيمة ما أضافته هذه المصارف إلى الإنتاج، ومن ثم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هناك مجموعة من النهج المستخدمة في حساب ما تضيفه الشركات والمشاريع الاقتصادية المختلفة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي: نهج الإنتاج؛ إذ يتضمن الناتج وفق هذا النهج قيمة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة. ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي عبر هذا النهج من خلال معرفة القيمة المضافة⁽ⁱⁱ⁾ للسلع والخدمات المختلفة المنتجة في دولة ما، ثم بجمع هذه القيم في كافة القطاعات الاقتصادية نحصل على الناتج المحلي الإجمالي. نهج الإنفاق النهائي؛ ويتم الحصول على الناتج المحلي الإجمالي وفق هذا النهج بجمع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاع العام والقطاع الخاص (الإنفاق الحكومي والعائلي). يُضاف لها مجموع ما ينفق على السلع الإنتاجية كالمعامل والمعدات، والموجودات الثابتة كبناء العمارات والطرق والجسور، والمخزون من السلع الجاهزة ونصف المصنعة والمواد الأولية (الإنفاق الاستثماري). ثم يُضاف الفائض أو يُطرح العجز في الميزان التجاري (صافي الصادرات). نهج الدخل؛ إن عملية الإنتاج تتم من خلال مزج عناصر الإنتاج المختلفة، وهي: العمل والأرض ورأس المال والتنظيم، والتي تشترك معاً مساهمةً في ظهور السلعة بشكلها النهائي، إذ يُدفع لكل عنصر من هذه العناصر دخلاً محدداً لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية حتى وصول السلعة إلى شكلها النهائي، وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي بنهج الدخل يساوي مجموع الدخل التي حصلت عليها عناصر الإنتاج المختلفة والتي ساهمت في تكوين السلعة، وهي: الأجور لعنصر العمل، والريع للأرض، والفوائد لرأس المال، والأرباح للمنظمين (صخري، 2005، ص 17، 19).

من خلال العرض السابق يمكن القول بأن نهج الدخل هو الأنسب لاستعراض القيمة المضافة للمصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يسمح الواقع العملي للمصارف الإسلامية -باعتبارها من الشركات- بالحصول على القيمة المضافة لها باتباع نهج الدخل، بخلاف الأنشطة التي لا تندرج أسفل الشركات، والتي تفتقر لوجود حسابات رسمية والتي يناسبها في هذه الحالة نهج الإنتاج (صخري، 2005، ص 17، 19). فالحصول على القيمة المضافة للمصارف الإسلامية يقتضي معرفة مكونات هذه القيمة، وهي كالتالي (الأمم المتحدة: الصلات بين محاسبة الأعمال التجارية والمحاسبة القومية، 2004، ص 22، 33):

- تعويضات المستخدمين (الأجور): مجموع المكافآت النقدية أو العينية التي يدفعها أرباب العمل للمستخدمين مقابل الأعمال المؤداة. سواء أكانت تكاليف مباشرة ومصرفات ثابتة لعمالة التصنيع، أو تكاليف مباشرة للبيع والعمالة العامة (جزء من مصاريف التشغيل). وتشمل تعويضات المستخدمين: الأجور والرواتب، والتعويضات الأخرى المتعلقة بالعمل، وبعض المدفوعات الأخرى التي لا تكون متعلقة بالعمل كالمدفوعات التي تخصص لاحتياجات الموظفين ولا يكون لها صندوق قائم مخصص لها، مثل: مزايا التعليم، والتأمين الصحي، وما يدفع عند الوفاة والحوادث، ورواتب التقاعد.
- الضرائب الأخرى مطروحاً منها الدعم على الإنتاج: وهي الضرائب التي يدفعها أرباب العمل للقيام بالإنتاج بغض النظر عن المبيعات أو الربحية مطروحاً منها الإعانات الإنتاجية. ويمكن أن تُدفع كرسوم ترخيص، أو كضرائب على ملكية، أو استخدام الأرض أو المباني أو المعدات أو أصول أخرى تُستخدم في الإنتاج، أو على اليد العاملة المستخدمة، أو على تعويضات المستخدمين المدفوعة (ضرائب توظيف). ولا تُدفع على قيمة المبيعات أو المخرجات المنتجة.
- إجمالي الفائض التشغيلي: ويشمل احتلاك المصانع والمعدات، واحتلاك المكاتب والمباني. مضافاً له الإضافات إلى الأرباح المحتجزة. مضافاً له دخل الملكية والذي يشمل: الفوائد (لا تتعامل المصارف الإسلامية بها)،

والحصول الموزعة، وإيرادات حصص رأس المال. مضافاً لها التحويلات الجارية، وتشمل: المساهمات الخيرية، وأقساط التأمين، ومطالبات التأمين، والغرامات، والجزاءات. مضافاً لها خفض قيم المخزونات (غير متوفرة في المصارف الإسلامية). مضافاً لها مخصصات تغطية الديون المشكوك في تحصيلها.

بعد احتساب القيمة المضافة لكل مصرف من المصرفين الإسلاميين محل الدراسة، ثم من خلال تجميع بياناتهما الناتجة، فإنه بالإمكان معرفة نسبة مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في الناتج المحلي الإجمالي، ويتم ذلك من خلال قسمة القيمة المضافة للمصارف الإسلامية مجتمعة على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، فكلما زادت هذه النسبة كلما كان الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية أفضل وأكثر فاعلية.

وفيما يلي بعض التوضيحات المتعلقة بتطبيق هذا المعيار:

- تم حساب عوائد عناصر الإنتاج في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية بالأسعار الإسمية (الجارية)، ولم تُحسب اعتماداً على أسعار سنة أساس ثابتة؛ لذلك كان من الأنسب في استعراض مجموع هذه العوائد (القيمة المضافة للمصارف الإسلامية) لمقارنتها بالناتج المحلي اعتماداً على القيمة الناتج المحلي بأسعاره الجارية لا الثابتة.

- بعد مراجعة التقارير السنوية للمصارف الإسلامية أمكن تضمين البنود التالية باعتبارها من القيمة المضافة لهذه المصارف وهي كالتالي:

- تعويضات المستخدمين، وشملت: رواتب وأجور، مكافأة نهاية الخدمة، إيجارات، مصاريف سيارات وتنقلات، صيانة وتنظيفات، أجور وحراسة، أجور شحن النقد، أعاب مهنية واستشارية، مكافأة نهاية الخدمة، مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، مصاريف طبية، دعاية وإعلان، بدل فروقات عملة للموظفين.
- الضرائب الأخرى (غير المباشرة)، وشملت: ضريبة القيمة المضافة على الراتب، رسوم ورخص واشتراكات، ضريبة قيمة مضافة على عقارات مؤجرة.
- إجمالي الفائض التشغيلي، وشمل: اهتلاك واستهلاك، عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، أرباح المساهمين، مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، الأرباح المحتجزة، التحويلات الجارية وشملت: أوجه صرف المكاسب غير الشرعية، تبرعات، دورات، غرامات سلطة النقد، مخصصات قضايا، التأمين، الزكاة.
- أضاف الباحث أرباح المودعين وأرباح أصحاب حقوق الملكية إلى إجمالي الفائض التشغيلي - باعتبارها أحد بنوده- قبل خصم الضرائب، وقبل خصم الجزء المعاد استثماره (صالح، 2004، ص 46-48).

II. تقييم دور المصارف الإسلامية في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية الثالث

تناول القسم السابق من الدراسة الجانب النظري لمجموعة المعايير التي ستقيم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية، وعلى هذا سيكون القسم الحالي تطبيقاً عملياً لهذه المعايير؛ باستعراض دور المصارف الإسلامية في التأثير على الاستثمار المحلي، وبيان مقدار ما تضيفه هذه المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

أولاً: دور المصارف الإسلامية مجتمعة في دعم الاستثمار المحلي

سيعقد الباحث في هذا المعيار -من خلال مؤشرات الأربعة- مقارنة ما بين بيانات المصارف الإسلامية مع ما يقابلها من بيانات متعلقة بالمصارف التقليدية؛ من أجل الوقوف على دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في دعم الاستثمار المحلي وتمويله، على أن تتم المقارنة أيضاً بين هذه البيانات وبين بيانات دراسة مشتمى التي تناولت هذا المعيار وطبقته على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن الفترة (1996 - 2008) (مشتمى،

2011، ص 89، 156)، مع ملاحظة وجود اختلاف بين أسلوب الدراسة الحالية وأسلوب دراسة مشتى من ناحية تناول مكونات هيكل الاستثمارات المحلية للمصارف الإسلامية، إذ يخلو هذا الهيكل في الدراسة الحالية من الاستثمارات في أوراق مالية، والاستثمارات الأجنبية ولدى بنوك إسلامية؛ باعتبارها لا تخدم التكوين الرأسمالي المحلي، مقابل إثباتها في دراسة مشتى. وال (Error! Reference source not found.) يوضح النسب المئوية المتعلقة بمؤشرات المعيار الأربعة:

- خلال الاطلاع على بيانات ال (Error! Reference source not found.) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:
 - تشترك كل من المصارف الإسلامية والتقليدية في تذبذب نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد فعاماً ترتفع وآخر تنخفض.
 - اتسمت نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد في المصارف الإسلامية بالارتفاع في معظم أعوام الدراسة ولم تنخفض عن النصف باستثناء العام 2007، بل كانت قريبة من الثلثين وارتفعت عنه بقليل في الأعوام 2015، 2016، 2017، 2018. في المقابل كانت ذات النسبة في المصارف التقليدية أدنى من النصف ومرتفعة عن الثلث في معظم سنوات الدراسة. ولو نظرنا إلى المتوسط العام لهذه النسبة لوجدناه 39.8%
- جدول (1): النسب المئوية الخاصة بالمؤشرات الأربعة المتعلقة بمعيار دور المصارف الإسلامية في دعم الاستثمار المحلي

السنة	المصارف الإسلامية مجتمعة (%)				المصارف التقليدية (%)			
	نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد	نسبة الاستثمارات إلى إجمالي التوظيف	حصة المصارف الإسلامية من الاستثمار المحلي الإجمالي	نسبة استثمار المصارف الإسلامية من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد	نسبة الاستثمارات إلى إجمالي التوظيف	حصة المصارف التقليدية من الاستثمار المحلي الإجمالي	نسبة استثمار المصارف التقليدية من الناتج المحلي الإجمالي
2005	57.6	7.2	1.0	0.24	36.8	12.3	19.1	4.6
2006	61.9	10.0	2.0	0.44	33.9	7.1	11.0	2.4
2007	45.5	10.1	2.0	0.41	25.8	7.6	10.3	2.1
2008	54.3	7.9	1.8	0.34	24.9	6.0	7.5	1.4
2009	50.4	8.0	1.6	0.29	29.2	5.6	8.1	1.5
2010	56.7	6.7	1.2	0.25	33.4	3.0	4.3	0.9
2011	61.7	5.9	1.3	0.22	38.6	2.9	5.1	0.9
2012	58.3	5.7	1.1	0.21	42.4	2.7	4.4	0.9
2013	60.5	4.7	0.9	0.20	40.3	2.4	3.3	0.7
2014	56.5	5.6	1.1	0.26	41.1	2.0	2.7	0.6
2015	63.4	5.1	1.2	0.30	45.7	1.9	2.8	0.7
2016	66.2	4.2	1.1	0.29	47.9	2.3	3.5	0.9
2017	64.6	3.5	1.0	0.28	58.7	2.8	4.4	1.2
2018	70.2	4.8	1.5	0.43	59.3	1.7	2.7	0.8
المتوسط	59.1	6.4	1.4	0.30	39.8	4.3	6.4	1.4

المصدر: تقارير سنوية متفرقة للمصارف الإسلامية الفلسطينية عن الأعوام (2005 - 2018)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الموقع الإلكتروني)، الرابط التالي: <http://www.pcbs.gov.ps>. والتقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية (الموقع الإلكتروني)، الرابط التالي:

<http://www.pma.ps>

للمصارف التقليدية، مقابل 59.1% للمصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة، و66% عن الفترة ما بين (1996 - 2008) (مشتى، 2011، ص 101)، ليظهر ذلك تفوق المصارف الإسلامية على التقليدية في هذا

- المؤشر من مؤشرات المعيار، وليعبر عن كفاءة المصارف الإسلامية وقدرتها على التوظيف الكمي لمواردها بشكل أكبر مما هو عليه في المصارف التقليدية، الأمر الذي يعطي للمصارف الإسلامية قدرة على التأثير الإيجابي في الاستثمار المحلي من خلال توظيف الكم الأكبر من الموارد وعدم تعطيلها، بخلاف المصارف التقليدية التي أظهرت النسبُ توظيفها لثلث الموارد فقط.
- تتكون النسبة الباقية من الموارد غير المستثمرة والمقدرة بـ 40.9% في المتوسط لدى المصارف الإسلامية، و60.2% لدى المصارف التقليدية من: احتياطات المصرف لدى سلطة النقد الفلسطينية، وودائع المصرف الجارية وتحت الطلب لدى المصارف الأخرى، وموجودات المصرف الثابتة، والنقد في الخزينة.
 - تُظهر الأرقام تذبذباً في نسبة الاستثمارات إلى إجمالي التوظيف في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية، وتُظهر هذه النسبة أن الاتجاه العام لها متجه نحو الانخفاض.
 - تشير الأرقام إلى تدني واضح في نسبة الاستثمارات (في المضاربة والمشاركة والاستثمار المباشر ما تعلق منه بالاستثمار المحلي الحقيقي) إلى إجمالي التوظيف لدى المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة، فقد وصلت هذه النسبة في العام 2007 إلى أعلى مستوياتها مشكلة ما نسبته 10.1%، ثم انخفضت في العام 2017 إلى أدنى مستوياتها مسجلة ما نسبته 3.5%. في المقابل كانت ذات النسب في المصارف التقليدية متراجعة عما هي عليه في المصارف الإسلامية في كل سنوات الدراسة باستثناء العام 2005 الذي كانت فيه 12.3%.
 - رغم تفوق المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في نسب الاستثمارات إلى إجمالي التوظيف، إلا أن هذا التفوق وهذه النسب لا تكفي لإعطاء تصور مفاده ارتفاع في قدرة المصارف الإسلامية على المساهمة في رفع معدلات التكوين الرأسمالي والاستثمار المحلي في فلسطين، مقارنة بالمصارف التقليدية، بل تؤثر هذه النسبُ على ضعف في قدرة المصارف الإسلامية والتقليدية على رفع معدلات التكوين الرأسمالي والاستثمار المحلي في فلسطين، الأمر الذي يظهر ضعفاً في اهتمام المصارف بالاستثمار المحلي وتقويته، فالنسب في مختلف الأعوام تتجه نحو الانخفاض، كما أن المتوسط العام لها منخفض، إذ بلغ 6.7% في المصارف الإسلامية، و6.4% في المصارف التقليدية.
 - اتسمت نسب حصة المصارف الإسلامية والتقليدية من الاستثمار المحلي الإجمالي بالتذبذب المائل نحو الانخفاض في مختلف سنوات الدراسة.
 - لم تتعد مساهمة المصارف الإسلامية في الاستثمار المحلي الإجمالي نسبة 2% في مختلف سنوات الدراسة، وسُجلت هذه النسبة في عامي 2006 و2007 كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة، لكن الاطلاع على دراسة سابقة يُظهر ارتفاعاً في هذه النسبة، وصل أقصاه في عام 2007 بقيمة بلغت 9%⁽ⁱⁱⁱ⁾. في المقابل اتصفت مساهمة المصارف التقليدية بالارتفاع مقارنة بالمصارف الإسلامية فبلغت في العام 2005 أقصى درجات الارتفاع، بنسبة بلغت 19.1%، وبلغت في العام 2018 أدنى درجات الانخفاض، بنسبة بلغت 2.7%.
 - بالإمكان القول هنا أن حصة المصارف الإسلامية في الاستثمار المحلي الإجمالي متدنية كثيراً، فبلغ المتوسط العام لها 1.4% عن فترة الدراسة. في المقابل كانت حصة المصارف التقليدية مقبولة نسبياً، إذ بلغ المتوسط العام لها 6.4% عن فترة الدراسة، الأمر الذي يُبرز ضعف تأثير المصارف الإسلامية في الاستثمار المحلي، وقلة مساهمتها فيه مقارنة بمساهمة ودور المصارف التقليدية.

- إنَّ التفوق في مساهمة المصارف التقليدية في الاستثمار المحلي الإجمالي، وارتفاع نسب حصصها فيه مقارنة بالمصارف الإسلامية راجع إلى كثرة المصارف التقليدية وقدمها في فلسطين (11 مصرف تقليدي مقابل 3 مصارف إسلامية).
- سجلت نسبة استثمارات المصارف الإسلامية والتقليدية من الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً مائلاً نحو الانخفاض خلال سنوات الدراسة.
- غلب على نسب استثمارات المصارف الإسلامية من الناتج المحلي الإجمالي التدني الكبير خلال سنوات الدراسة، فسجل العام 2006 أقصى درجات الارتفاع بنسبة بلغت 0.44%، وهي نسبة لم تصل إلى نصف درجة مئوية، بينما سجل العام 2013 أدنى درجات الانخفاض بنسبة بلغت 0.20%، وهي في المحصلة نسب لا ترقى إلى درجة التأثير في الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل وصلت نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في المصارف التقليدية إلى أقصى درجات الارتفاع في العام 2005 بنسبة وصلت إلى 4.6%، ثم أخذت هذه النسبة بالتراجع حتى وصلت في العام 2014 إلى أدنى درجة لها بنسبة بلغت 0.6%.
- يتضح من النقطة السابقة أن نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الناتج المحلي الإجمالي لم تصل إلى نصف نقطة مئوية واحدة في أي سنة من سنوات الدراسة، فبلغ المتوسط العام لهذه النسبة 0.30% عن سنوات الدراسة، ليرى من ذلك ضعف نصيب المصارف الإسلامية من التكوين الرأسمالي (الاستثمارات) في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. في المقابل كانت ذات النسبة في المصارف التقليدية أفضل حالاً، فبلغ المتوسط العام لها 1.4%، لكنها لم ترق إلى المستوى الذي يجعل منها صاحبة تأثير في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن عزو تفوق المصارف التقليدية على الإسلامية في هذا المؤشر إلى كثرة عددها وقدمها في السوق المصرفي الفلسطيني، مقابل حداثة وقلة عدد المصارف الإسلامية.

ثانياً: القيمة المضافة للمصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

استعرض الباحث في هذا القسم من الدراسة -مستعيناً ببيانات الجدول (2)- مقدار مساهمة المصارف الإسلامية مجتمعة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وكذلك مساهمة قطاع الوساطة المالية الفلسطيني (الأنشطة المالية وأنشطة التأمين)، وبين النسبة المئوية التي تشكلها هذه المساهمة مقارنة بما كانت عليه في دراسة سابقة. وجدير بالإشارة هنا أن مقارنة مساهمة المصارف الإسلامية بمساهمة المصارف التقليدية قد تعذرت على الباحث لعدم توفر البيانات اللازمة لذلك ولصعوبة تجميعها.

من خلال الاطلاع على بيانات الجدول السابق يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- اتصفت مساهمة المصارف الإسلامية -مجتمعة- في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (القيمة المضافة للمصارف الإسلامية) بالتزايد خلال فترة الدراسة، باستثناء العام 2009 الذي سجلت فيه مجموعاً أقل مما كان عليه في العام 2008، كما تضاعفت هذه المساهمة أربع مرات خلال تلك الفترة، وكذلك كان الحال في الفترة ما بين (1996 - 2001)، إذ تزايدت فيها عاماً بعد عام باستثناء العام 2001 (مشراوي، 2003، ص126).
- سجلت المصارف الإسلامية أدنى مجموع للقيمة المضافة -خلال فترة الدراسة- في العام 2005، إذ بلغ حوالي 16 مليون دولار، بينما سُجل في العام 2017 أعلى مجموع لها بقيمة بلغت 73 مليون دولار تقريباً، ولو قارنا ذلك بما كان عليه الحال في سنوات سابقة لوجدنا أن القيمة المضافة للمصارف الإسلامية بلغت 430 ألف دولار مع بداية نشاطها في العام 1996، ثم ارتفعت ووصلت إلى 6 مليون دولار تقريباً مع نهاية العام 2001 (مشراوي، 2003، ص126).

- غلب على معدل نمو القيمة المضافة للمصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة التذبذب؛ فعاماً يرتفع وآخر ينخفض، ف سجل في العام 2007 أعلى معدل للنمو بنسبة بلغت 47.3%، وسجل في العام 2012 أدنى معدل للنمو بنسبة بلغت 2.3%، مع ملاحظة أن العام 2009 سجل تناقصاً في معدل النمو بنسبة بلغت 36.3%. وبالنظر إلى دراسة سابقة نرى أن العام 1998 سجل أعلى معدل نمو للقيمة المضافة بنسبة بلغت 258%، بينما سجل العام 2000 أدنى معدل نمو بنسبة بلغت 32%، مع ملاحظة أن العام 2001 سجل تناقصاً في معدل النمو بنسبة بلغت 17% وذلك حسب ذات الدراسة^(iv). ويمكن إرجاع التضخم الكبير في معدل نمو القيمة المضافة في العام 1998 إلى حداثة المصارف وما يصاحبها من ارتفاع كبير في مستوى نشاطها ومصاريفها.

جدول (2): القيمة المضافة للمصارف الإسلامية مجتمعة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

السنة	القيمة المضافة (بالدولار)	معدل نموها (%)	نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة مساهمة أنشطة الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بعد استثناء مساهمة المصارف الإسلامية (%)	نسبة مساهمة أنشطة الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (%)
2005	16,708,427	-	0.33	4.97	5.3
2006	19,120,439	14.4	0.36	4.24	4.6
2007	28,171,265	47.3	0.48	5.82	6.3
2008	31,084,447	10.3	0.43	4.67	5.1
2009	19,800,034	-36.3	0.24	3.36	3.6
2010	25,290,535	27.7	0.26	3.34	3.6
2011	29,720,113	17.5	0.27	3.13	3.4
2012	30,409,162	2.3	0.25	3.15	3.4
2013	40,163,052	32.1	0.30	2.40	2.7
2014	44,953,249	11.9	0.32	2.48	2.8
2015	53,220,175	18.4	0.38	2.62	3.0
2016	69,572,909	30.7	0.45	3.05	3.5
2017	73,728,695	6.0	0.46	3.24	3.7
2018	70,781,678	-4.0	0.43	3.77	4.2
المتوسط	-	-	0.34	3.60	3.94

المصدر: تقارير سنوية متفرقة للمصارف الإسلامية الفلسطينية عن الأعوام (2005 - 2018). والتقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية (الموقع الإلكتروني)، الرابط التالي: <http://www.pma.ps>. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الموقع الإلكتروني)، ثم مطبوعات، ثم الحسابات القومية، ثم الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2018م (سلسلة منقحة).

- كانت نسب مساهمة القيمة المضافة للمصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي متجهة نحو التزايد في الفترة ما بين (2005 - 2008)، ثم تناقصت في الفترة ما بين (2009 - 2012)، ثم عاودت التزايد ابتداءً من العام 2013 حتى نهاية فترة الدراسة.
- سجل عامًا 2007 و2016 أعلى نسب المساهمة بنسب بلغت 0.48%، 0.46% على التوالي، بينما سجل العام 2009 أدناها بنسبة بلغت 0.24%. في المقابل كانت نسب مساهمة المصارف الإسلامية في سنوات سابقة أدنى مما هي عليه في فترة الدراسة، إذ بلغت في العام 1996 (عام بداية نشاطها) 0.01%، وارتفعت في العام 2000

تصل إلى 0.16%^(٧)، الأمر الذي يُظهر اتجاهاً تصاعدياً لمساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي منذ نشأتها حتى نهاية فترة الدراسة، فهي وإن تناقصت في بعض الأعوام إلى أنها تتجه في محصلتها النهائية نحو التزايد.

- ظلت تعويضات المستخدمين ثم الأرباح (أرباح المودعين وأصحاب حقوق الملكية والأرباح المرحلة) البنود الأكثر مساهمة في القيمة المضافة خلال فترة الدراسة، إذ ساهمت الأولى بما نسبته 40.7% من إجمالي القيمة المضافة، بينما ساهمت الثانية بما نسبته 40.2% منها. في المقابل حظيت مساهمة عوائد المودعين على أعلى نسب المساهمة في الناتج المحلي في الفترة ما بين (2001 - 2996) بنسبة بلغت 49%، تبعها الأجور بنسبة بلغت 35%.
- بلغ المتوسط العام لنسب القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي -بالأسعار الجارية- في المصارف الإسلامية 0.34% خلال فترة الدراسة، مقابل 0.09% في الفترة ما بين (1996 - 2001)، وهما نسبتان متدنيان ولا تعبران عن دور ذا أهمية للمصارف الإسلامية في التأثير بالناتج المحلي الإجمالي.
- لو نظرنا إلى مساهمة أنشطة الوساطة المالية (الأنشطة المالية وأنشطة التأمين) في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وذلك بعد استثناء مساهمة المصارف الإسلامية، لوجدنا أن مساهمتها فيه متدنية، إذ بلغت مساهمتها أعلى درجات الارتفاع في العام 2007، بنسبة بلغت 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجلت مساهمتها أدنى درجات الانخفاض في العام 2013، بنسبة بلغت 2.7%. كما أن الاطلاع على نسب هذه المساهمة في سنوات الدراسة المختلفة يكشف تذبذباً فيها متجهاً نحو الانخفاض، الأمر الذي يعطي مؤشراً سلبياً على طبيعة مساهمة أنشطة الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي في سنوات قادمة.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها كالآتي:

أولاً: النتائج

بعد الاستعراض السابق لمعايير تقويم دور المصارف الإسلامية -مجتمعة- في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية، ومقارنة نتائج هذه المعايير بما يقابلها من نتائج في المصارف التقليدية، وبما يقابلها من نتائج في دراسات سابقة، تبين أنّ المصارف الإسلامية تتميز بكفاءتها وقدرتها على التوظيف الكمي لمواردها، بدليل ارتفاع نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد فيها، والتي قدرت بما نسبته 59.1% في المتوسط عن فترة الدراسة. رغم ذلك كان نصيب الاستثمارات الحقيقية من هذا التوظيف متدنياً، فكانت معظم التوظيفات متجهة إما إلى تمويل السلع الاستهلاكية أو الأوراق المالية أو الاستثمارات الخارجية، مبتعدة عن المشاريع المحلية التي تخدم التكوين الرأسمالي المحلي وترفع مقداره، الأمر الذي انعكس بالسلب على نسب مساهمة المصارف الإسلامية في الاستثمار المحلي الإجمالي وعلى نسب استثماراتها من الناتج المحلي الإجمالي. ليتضح من ذلك قلة في التمويل الموجه نحو المشاريع الاقتصادية التي تدعم التكوين الرأسمالي الفلسطيني لصالح التوظيفات الخارجية، والاستثمارات المالية، والتوظيفات لدى مصارف إسلامية. لذا يمكن القول إن مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية وفق "معيار دورها في دعم الاستثمار المحلي" متدنية.

واتضح كذلك من خلال النتائج أن هناك انخفاضاً في نسب مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ ينسجم هذا الانخفاض مع الانخفاض في نسب مساهمة أنشطة الوساطة المالية الفلسطينية بشكل عام، فكلاهما نسبته متدنية، ولا تشكل مساهمة أي منهما إضافة كبيرة للناتج المحلي الإجمالي، فبلغ المتوسط العام لمساهمة المصارف الإسلامية 0.34%، في المقابل كان متوسط مساهمة أنشطة الوساطة المالية 3.60%. ليعطي ذلك تصوراً عن أن مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مهما ارتفعت فلن تبلغ متوسط

مساهمة جميع أنشطة الوساطة المالية على أعلى تقدير، وهو ما يُنْهَى بأن هذه المساهمة ستبقى متدنية كما هي مساهمة أنشطة الوساطة المالية.

واتضح أن القيمة المضافة للمصارف الإسلامية ترتفع عاماً بعد آخر، كما أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وإن كانت متدنية، إلا أنها تتجه اتجاه تصاعدياً منذ نشأة المصارف حتى نهاية فترة الدراسة، فهي وإن تناقصت في بعض الأعوام إلى أنها تنحو في محصلتها النهائية نحو التزايد، لكنه تزايد لم تتعدّ معه نصف درجة مئوية في أي سنة من سنوات الدراسة، أو ما سبقها من سنوات. الأمر الذي يعطي تصوراً يشي بقلّة مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي وضعف تأثيرها فيه، وهو تصور منسجم مع مساهمة أنشطة الوساطة المالية المختلفة التي سجلت مساهمتها نسباً متدنية في الناتج المحلي الإجمالي أيضاً.

ثانياً: التوصيات

- على المصارف الإسلامية الفلسطينية أن توظف مواردها بما يخدم رُفَع نسبة الاستثمارات الحقيقية لا المالية، لما لذلك من دور مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة التكوين الرأسمالي.
- ضرورة أن تزيد المصارف الإسلامية الفلسطينية من دعمها للاستثمار المحلي من خلال تفعيلها استخدام الصيغ التمويلية التي تدعم المشاريع التنموية المحلية كصيغ المشاركة والمضاربة، وتقلل اعتمادها على صيغة المربحة التي تخدم تمويل الحاجات الاستهلاكية فقط.

قائمة المصادر والمراجع

1. محمد عبد المنعم أبو زيد (1996)، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1).
 2. مصطفى أبو هديوس (2015)، أثر الوساطة المالية في فلسطين على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد).
 3. الأمم المتحدة (2004)، الصلات بين محاسبة الأعمال التجارية والمحاسبة القومية، (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية).
 4. الأمم المتحدة (2005)، الحسابات القومية: مقدمة عملية، (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات).
 5. تومي صالح (2004)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر).
 6. عمر صخري (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط5).
 7. سيف الدين عودة (2011)، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، ورقة عمل في تشرين أول).
 8. لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين (1996)، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية: تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الجزء 4، ط1).
 9. بهاء الدين مشتهى (2011)، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين (1996 - 2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد).
 10. أحمد حسين المشهراوي (2003)، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال).
 11. أحمد مندور وآخرون (2004)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، (الإسكندرية: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية).
- المواقع الإلكترونية**
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الموقع الإلكتروني)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/12/15م، من خلال الرابط: <http://www.pcbs.gov.ps>.
 13. سلطة النقد الفلسطينية (الموقع الإلكتروني)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/1/2. من خلال الرابط: <http://www.pma.ps>
 14. البنك الإسلامي العربي (الموقع الإلكتروني)، تقارير سنوية متفرقة للأعوام (2005 - 2018)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/2/3م. من خلال الرابط التالي: <https://aib.ps/investorsrelation/reports>

15. البنك الإسلامي الفلسطيني (الموقع الإلكتروني)، تقارير سنوية متفرقة للأعوام (2005 - 2018)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/2/3م، من خلال الرابط التالي: <https://islamicbank.ps/ar/ir/financial-results>

الهوامش

(أ) معدل الكفاية الحدية لرأس المال هو: أعلى نسبة إلى التكلفة يمكن الحصول عليها من وحدة إضافية من أكثر الأصول الرأسمالية ربحية. وقد أشار كينز إلى هذا المعدل في كتابه النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد، وعرفه بأنه عبارة عن معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال ومجموع القيم الحالية لعوائده، فإذا كان معدل الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة فإن المستثمر يقدم على استثماره وإن كان عكس ذلك فإنه يُحجم عن هذا الاستثمار. ينظر: المرجع السابق، ص35. وينظر: عمر صخري (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط5)، ص174-175.

(ii) القيمة المضافة هي: قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحاً منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام التي اشترت من مؤسسات أخرى، أي هي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى. ينظر: تومي صالح (2004)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر)، ص50.

(iii) ينظر: بهاء الدين مشتهى (2011)، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996 - 2008 دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص166. ملاحظة: هناك اختلاف بين أسلوب الدراسة الحالية وأسلوب دراسة مشتهى من ناحية تناول مكونات هيكل الاستثمارات المحلية للمصارف الإسلامية، إذ يخلو هذا الهيكل في الدراسة الحالية من الاستثمارات في الأوراق المالية، والاستثمارات الأجنبية والاستثمارات لدى بنوك إسلامية؛ باعتبارها لا تخدم التكوين الرأسمالي المحلي، مقابل إثباتها في دراسة مشتهى، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في حصة المصارف الإسلامية من الاستثمار المحلي الإجمالي في دراسة مشتهى مقارنة بالدراسة الحالية، ما دفع الباحث إلى إغفال المقارنة بين نتائجه -المتعلقة بهذا المؤشر- ونتائج دراسة مشتهى؛ لانتفاء التماثل بين مكونات هيكل الاستثمارات المحلية ما بين الدراسة الحالية ودراسة مشتهى، وسيكتفي بذكرها والإشارة إليها.

(iv) قام الباحث باحتساب معدل نمو القيمة المضافة عن الفترة ما بين (1996 - 2001) من خلال البيانات المدرجة في المرجع السابق، ص126.

(v) المرجع السابق، ص126.